افتتاح الندوة الوطنية الأولى للتشغيل

ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، يوم 21 شعبان 1419 الموافق 12 دجنبر 1998 ، بقصر المؤتمرات بمراكش، افتتاح أشغال الندوة الوطنية الأولى للتشغيل التي استمرت ثلاثة أيام .

وقد ألقى جلالة الملك بهذه المناسبة خطابا فيما يلي نصه.

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السادة ...

لايخفى عليكم مغزى حضورنا لرئاسة افتتاح هذه الندوة الوطنية الهامة التي ستعالج بالدراسة والمناقشة مشكلات اجتماعية عبرنا أكثر من مرة عن كونها تحظى لدينا بالأولوية، وهي قضية التشغيل التي اعتبرناها دائما مناط الكرامة والعيش الرغيد لرعايانا الأوفياء. كما لايخفى عليكم أن وضع هذه القضية بمعزل عن سياقها ومختلف مكوناتها وأسبابها سيخفي الكثير من الحقائق والمعطيات الموضوعية عند دراستها أوتحديدها، بل قد يحولها الى مجرد شعارات للمزايدات والحسابات والمغالطات، وهذا ما لا نريده في ندوة جادة تتعبأ لها كل الطاقات الوطنية .

وفي هذا الصدد، يحسن بنا أن نستحضر ما قامت به الدولة منذ استرجاع المغرب استقلاله من جهود حثيثة وإنجازات عديدة منذ عملية محاربة الأمية التي أعطى انطلاقتها جلالة والدنا المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه، بقصد تحرير المواطن المغربي يومئذ من أهم عوائق الاندماج في حياة بناءة ومتفاعلة مع طبيعة العصر ومقتضيات بناء مغرب جديد.

ومنذ ذلك الحين توالت مشاريع التنمية الوطنية والتشغيل بإنشاء مكتب للتكوين المهني وإحداث أوراش الإنعاش الوطني وتوسيع مجالات الشغل وإحداث المجلس الوطني للشباب والمستقبل ومؤخرا بوضع برنامج التكوين والإدماج لشبابنا الحامل للشهادات.

كل ذلك تم بموازاة الجهود السخية للدولة في مجال التربية والتعليم. فبفضل هذه المساعي والجهود ومهما تكن التحليلات المختلفة لتقييمها اصبح المغرب -والحمد لله- يتوفر على ثروة إنسانية وطاقات بشرية من عمال وتقنيين مؤهلين وباحثين مبدعين ومهندسين وأساتذة جامعيين وخبراء وأطر عالية المستوى ينتمون جميعا الى شرائح اجتماعية متفاوتة وربما متواضعة ومن شتى مناطق المغرب وجهاته . فهذه الطاقات الانسانية والمؤهلة بجدارة هي التي تسير البلاد اليوم أو تحرك عجلة اقتصادنا ومؤسساتنا الإدارية والمالية والصناعية والعلمية والاجتماعية، وهو ما يحق لنا أن نعتز به ونرتاح الى نتائجه مثبتين للجميع أن مجهودات الدولة منذ نحو الأربعين سنة المنصرمة لم تذهب سدى...

وبموازاة ذلك، توالت إصلاحات عميقة على هذا المدى الطويل من أجل تحديث بنياتنا الاقتصادية والمالية، فتمكنا من التحكم في توازناتنا الأساسية في المجالات الاقتصادية وتهيأنا تدريجيا لمواجهة التحولات التي عرفها العالم من حولنا . فهذه المجهودات وتلك هي التي مكنتنا بدون ريب برغم التقلبات المناخية والمؤثرة في فلاحتنا وهي عصب اقتصادنا الوطني من تحقيق معدل للنمو بلغ نسبة 3,2 % على امتداد العشر سنوات الاخيرة مع إحداث حوالي 180 ألف منصب شغل سنويا خلال نفس الفترة.

وبالرغم من بلوغ هذا المستوى، يتعين علينا أن نواصل السير قدما لإحداث المزيد من مناصب الشغل لمواجهة الاحتياجات السنوية المقدرة

بحوالي 230 ألف منصب واستيعاب ما تراكم من نسبة البطالة خلال السنوات الفارطة ، وهنا نواجه التحدي الكبير إذ علينا أن نضع نصب أعيننا إمكان الوصول الى 255 ألف منصب شغل كل سنة، وأن نواجه هذا التحدي بتعبئة كل الجهود والطاقات لتطويق ظاهرة البطالة التي تقض مضاجع كل دول العالم.

أما بالنسبة لنا، فإنه يتعين وضع مشروع اجتماعي شامل ينطلق من رؤية مستقبلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ،تلك الانطلاقة التي يتطلبها المغرب، أي مشروع قادر على خلق مواطنين متعلمين ومكونين تكوينا جيدا ، متشبعين في نفس الوقت بالقيم الثابتة لبلدهم وفي مقدمتها اعتبار الشراكة والتضامن في سبيل الرفع من مستوى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية...أن نجعل من هذا كله واجبا وطنيا لا يجوز التهاون فيه.

وهذا ما يتطلب التعبئة الشاملة والمتضامنة لمختلف الفاعلين في الدولة والمجتمع من حكومة وبرلمان وسلطات وجماعات محلية وقطاعات للتكوين عمومية أو خاصة أوأرباب صناعة ورؤساء مؤسسات وخريجين من مؤسسات التكوين وجمعيات وهيئات وطنية عاملة في حقول التأهيل والإدماج، أي تعبئة كل مكونات المجتمع المدني محليا وجهويا ووطنيا...

ومن أجل ذلك دعونا الى عقد هذه الندوة الوطنية على هذا المستوى الموسع آملين أن تنتظم كل سنتين من أجل تقييم ما تحقق من التوصيات أو تحيين برامجنا الاستراتيجية في هذا الميدان وأن تنكب في دورتها الأولى هذه على معالجة مختلف أبعاد مشكلة الشغل، اجتماعية كانت أو اقتصادية أو ثقافية، واضعين في الاعتبار أن عليكم القيام بعمل مزدوج يجمع بين اتخاذ تدابير لمواجهة الوضع الاستعجالي من ناحية وبين اتخاذ

إجراءات فعالة لمعالجة الإشكالية على المدى المتوسط والمدى البعيد من ناحية أخرى.

وإسهاما منا في دعم هذا التوجه بوضعه على أسس موضوعية ثابتة نلفت أنظاركم -رعاكم الله- الى كون التشغيل الذي نتوخاه يجب أن يتجاوز التصور التقليدي إذ لم يعد التشغيل يعني بالضرورة إتاحة وضعية للتأجير أو التوظيف بالنسبة لأشخاص عاطلين، وإنما ينبغي أن ينظر الى التشغيل ويمارس باعتباره موردا للدخل ومساهمة في خلق الثروة المجتمعية.

كما أن الانفتاح على عالم الشغل بهذا التصور يتطلب قدرا مهما من المرونة والخيال الخلاق والالتزام الوطني من لدن كل الأطراف المعنية التي دعوناها للتفكير في إطار شامل من تصور علائق التشغيل وتوظيفها بصورة أكثر ملاءمة وواقعية .

فالمفهوم التقليدي للتشغيل يجب أن يتطور إذن وأن يتجاوز المنطلق القائل بأن شهادة تعادل ضمان عمل وأن التوظيف بالإدارات العمومية من حقوق العاطل .

فكلا المنطقين لا يمكنها اليوم تقديم الحل السحري لمواجهة الإشكالية، لذلك يتعين أن نتجاوز هذا المنطق الكابح للمبادرة والمعوق للقدرات على التكيف مع المعطيات الجديدة في سوق العمل وأن نعد أبناءنا لولوج سبل الابتكار والمبادرة بمؤهلات أكثر ملاءمة وانفتاحا على سوق العمل. وهنا تكمن مسؤولياتكم في البحث في مشاكل التشغيل انطلاقا من تعددية المظاهر والعلاقات المرتبطة بمشاكل التشغيل وانطلاقا أيضا من الخصوصيات الجهوية والمحلية لبلدنا وذلك بتعبئة كل الطاقات ولاسيما إحداث مقاولات وصناعات صغرى ومتوسطة وبالتحفيز على التشغيل الذاتي في حرف الصناعة التقليدية وامتهان مهن الخدمات والتجارة...

فالاستثمار الضروري لإحداث شغل من خلال مشروع صغير قد يقتضي بضعة آلاف من الدراهم بينما إحداث منصب عمل لمشروع كبير يقتضي بالمقابل بضعة ملايين. وهذا ما يبين أن الأهمية القصوى التي يجب أن نعيرها للمشروعات الصغرى والمتوسطة التي تنطوي في الحقيقة على مناجم للشغل جديرة بالاعتبار حتى بالنسبة للبلدان المتقدمة نفسها دون أن نغمط قدر المقاولات الكبرى على المستوى الوطني حقها فيما تساهم به في مجال توفير الشغل ولو بطريقة غير مباشرة. اذ ستظل هذه المقاولات بمثابة القاطرة المحركة للتنمية الوطنية لان مساهمتها الفعالة تساعد المقاولات والصناعات المتوسطة والصغرى بتشغيلها واستيعاب إنتاجها وهذا ما يوفر إمكانيات متزايدة للتشغيل من لدن جميع المقاولات على اختلاف مستوياتها.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن المرغوب فيه أيضا بالنسبة لهذه الندوة أن يتم التفكير في الشغل بالنسبة للمستقبل بقصد إعطاء الانطلاقة في الوقت المناسب لدورات التكوين والتكييف المهني مع مستجدات التقنيات المتطورة. لهذا يجب البحث عن خلايا جديدة للشغل في مهن مرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة مثل ميدان الاتصالات والإعلاميات وغيرها من الميادين المسيرة بفضل مستجدات التكنولوجيا المعاصرة.

وبموازاة الاستجابة لضرورة المعاصرة هاته سيكون من المفيد أيضا جرد كل الأنشطة ذات الطابع الفردي وتشجيعها. ولاشك في أن محاربة الأمية تعد خطة ضرورية لتفعيل برامج التكوين الأولي الوظيفي التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام والمتابعة، لأن هذا التكوين سيعطي نفسا جديدا للتشغيل فضلا عما له من عوائد اجتماعية لهذا فإن طموحنا في مكافحة الأمية ان

نستطيع تقليصها في حدود النصف من النسبة الحالية في أفق السنوات العشر القادمة وذلك بأن تشمل سنويا نحو نصف مليون شخص من خلال برامج متجددة ومتعاقبة.

أما انشغالنا فيما يتعلق بالشباب حاملي الشهادات فقد عبرنا عنه في مناسبات عديدة والقانون المهيأ والمتعلق بالتكوين والاندماج سيحسن بلاريب إمكانيات الاستيعاب للشباب حاملي الشهادات ومساعدتهم على الاندماج في عالم الشغل. فالإحصائيات المسجلة بالنسبة لأحد عشر شهرا الفارطة برسم برامج التكوين والإدماج تعتبر جد مشجعة. ومع ذلك نود أن تتعمقوا في دراسة مقتضيات هذا القانون للعمل على إغنائه ودعمه بكل اقتراح من شأنه أن يساعد على إدماج المزيد من الشباب حاملي الشهادات في عالم الاقتصاد محليا وجهويا.

حضرات السيدات والسادة،

إن وضع مخطط شمولي في مجال التشغيل بمراعاة كل الجوانب التي أشرنا إليها يظل مفتقرا لتفعيله إلى آليات الوساطة بين العرض والطلب في مجال التشغيل وتحديث علاقات العمل وأخذ خصوصيات مختلف التكوينات بعين الاعتبار وخصوصا التكوينات الجامعية في مستوى السلك الثالث إلى جانب دعم الاستثمار من طرف الإدارات والجماعات المحلية من أجل إنجاح مشاريعها دون أن ننسى أيضا ما يمكن أن تتيحه الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من فرص التشغيل واستيعاب شتى المهن والخدمات.

حضرات السيدات والسادة،

إن قضية الشغل ومشكلة التشغيل تقودنا حتما إلى الحديث عن قضية جوهرية وهي إصلاح نظام التعليم، هذا الإصلاح الذي لا شك في

أنكم تدركون أهميته القصوى في مجال مستقبل اقتصادنا الوطني وتنمية قدراتنا التنافسية تجاه تحديات العولمة. ذلكم أن طبيعة العلاقة بين التكوين والتشغيل تقتضي من المربين وأصحاب القرار أن يفصلوا بين متطلبات إعداد أجيالنا المتمثلة في أربعة مرتكزات وهي التكييف المستمر لمسالك التكوين الملائمة وتيرة التطور لسوق العمل، الأخذ بيد الشباب المتعثر في دراسته عن طريق التكوين المهني قصد إدماجه في عالم الشغل وإحداث جسور على امتداد مداخل الدراسة بين مختلف أنواع التكوين المهني والجامعي بكل مستوياته وأخيرا تعميق التكوينات المندمجة في التكوين المهني والتكوين التعاقد وهذا ما يوضح لكم ضرورة وضع مشكلة التشغيل في اطارها البنيوي اقتصاديا واجتماعيا وتربويا وثقافيا وتفعيل آليات تطويقها من منظور متكامل .

حضرات السيدات والسادة،

• تلكم بعض التوجيهات التي نضعها أمامكم للمناقشة معتقدين أن أشغالكم ستتمخض عن اراء واقتراحات ايجابية وعن إثارة قضايا أخرى تستحق المعالجة والتقويم. ولنا اليقين بأن أرباب المقاولات سيشاركون في هذه التعبئة الوطنية بالتعبير عن ثقتهم في المستقبل من خلال اقتراحهم لمشاريع دينامية تدعم الاستثمار البشري لأبنائنا، الذي هو المسلك الناجع لخلق فرص الشغل وتنمية الثروة الوطنية. وأملنا وطيد في أن تفضي نتائج أعمالكم في هذه الندوة الى توصيات بشأن مشاريع عمل قابلة للتطبيق معززة بآليات المتابعة والتحيين وفق آجال واقعية وطموحة في نفس الوقت.

وأريد هنا في هذا اللقاء أن أتوجه بكيفية خاصة الى شباب المغرب سواء الذين أحرزوا على شهادات عليا أو الذين أحرزوا على شهادات متوسطة وليس لديهم شغل أن يكونوا على يقين من أننا سنستمر في الكد

والبحث عن الحلول التي ستمكننا من أن يعيشوا لا فقط في عيش كريم ولكن أن يعيشوا في أمل مستمر يمكنهم من بناء مستقبلهم وفتح آفاق جديدة أمامهم وأمام أسرهم .

وليس هذا من باب التكرم على شبابنا بل هو من واجبنا الأوكد، إذ لا يمكن لبلد أن يعتبر نفسه حرا وذا سيادة إذا لم يكن أبناؤه متمتعين بالكرامة والعيش الذي يمكنهم من أن يروحوا ويغدوا صباح مساء وهم مطمئنون على كرامتهم وعلى مستوى معيشتهم وعلى مستقبلهم.

هذه أول ندوة وطنية تجتمع للنظر في هذا المشكل، مشكل البطالة الذي يعم الجميع، جميع أنواع الشباب ،شباب المدن وشباب البادية. الشباب الحاصل على الشهادات العليا والشباب الحاصل على الشهادات الوسطى. هذه أول ندوة تجتمع للنظر في هذا المشكل وستعمل ولي اليقين أنها ستعمل بجد وجدية وبروح وطنية، تلك الروح الوطنية التي جعلتنا نحرر البلد وهي التي ستجعلنا نحرر المواطن المغربي ليصبح في داخل نفسه مكرما ومعتبرا ومحترما.

إنني أشعر وأنا في هذه القاعة معكم أن الجميع متجند وتواق لأن يدلي بنصيبه في هذا العمل الجماعي. فعلينا إذن أن نضع لبنة لبنة عملنا الذي سوف لا يدوم ثلاثة أيام فقط أو سنة أو سنتين بل سيدوم مادامت السموات والأرض -إن شاء الله -لأن التشغيل كما قلت في خطابنا هو النظر في الحال و المآل يوميا وسنويا وكل خمس سنوات. وهذا يقتضي منا أن نتعب أنفسنا شيئا ما لنخرج من الروتينية دون أن نركب طريق الارتجال. ولنا اليقين أن عدد الشباب الموجود هنا في هذه القاعة من خريجي الجامعات، ومن العاطلين ذوي الشهادات، هم كذلك سينظرون معنا في هذا المشكل الذي يقض مضجعنا والذي هو بمثابة امتحان لنا سواء داخل بلدنا أو

خارجه وأريد-كما أن المغرب كان مثالا للدول النامية في كيفية خروجه بلطف وألطاف الله من يد المستعمر الى بحبوحة الاستقلال والسيادة والكرامة أريد أن يكون كذلك مثالا ونموذجا للدول النامية في كيفية معالجته لهذه القضية التي يتدارسها كبار المفكرين والاقتصاديين والاجتماعيين في العالم بأسره.

لهذا أدعو لكم من صميم القلب بالتوفيق و النجاح في عملكم هذا واعملوا كما قلت لكم آنفا أن التشغيل ومحاربة البطالة يشكلان الأولوية الثانية بعد قضيتنا الوطنية .والله سبحانه وتعالى قد رسم لنا طريقا للعمل ليبلونا وليعرف منا من هو أحسن عملا. فقال سبحانه وتعالى.

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمته وبركاته.